جلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436

المجلد (9) العدد (2) لعام 2023 م

الاتجاهات البحثيّة للأكاديميّين الأردنيين في قواعد الجرح والتعديل[1]

أ.د. محمود أحمد يعقوب رشيد

د.راما نبيل حسن أبو طربوش

الجامعة الأردنية

الملخص

يهدف البحث إلى استقراء جهود الأكاديميّين الأردنيّين في أبحاثهم العلمية المحكمة في قواعد علم الجرح والتعديل، تلك الأبحاث التي تم نشرها في المجلات العلمية المحكمة، أو تلك التي قبلت في المؤتمرات العلمية المحلية أو الدولية، ثم القيام بتصنيف تلك الأبحاث على فروع قواعد علم الجرح والتعديل، وإظهار تلك الجهود وتحليلها، وبيان أهميتّها، فكان لا بدّ من إبراز تلك الأبحاث التي اهتمت ببيان قواعد هذا العلم، والأسس العلمية التي قام عليها، وانتهجنا في ذلك المنهج الاستقرائي التحليلي، بحيث يتمّ استقراء الأبحاث المتعلقة بالموضوع، ومن ثمّ تحليلها وبيان أهميتها في تثبيت علم الجرح والتعديل، وقد توصل البحث إلى أنّ هناك جهوداً كبيرة للأكاديميّين الأردنيين في علم الجرح والتعديل تبين أهمية هذا العلم في نقد أسانيد الحديث، وتبرز قواعده وأسسه القائمة على الموضوعيّة والإنصاف، والتحري والاستقراء لأحوال الرواة والدقة في الحكم عليهم وتفسير اتجاهات الباحثين في الإكثار من الأبحاث في بعض القواعد أكثر من الأخرى.

الكلمات الدالة: جهود، الأردنيين، الأكاديميّن، الجرح، التعديل.

(1) تم إنجاز هذا البحث بدعم من عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية

The efforts of Jordanian academics in establishing the roles of vouching and discrediting

Abstract

The research aims to extrapolate the efforts of Jordanian academics in their scientific research the roles of vouching and discrediting. The focus of the study will be on researches which have been published in refereed scientific journals, or those which have been accepted in local or international scientific conferences. The study aims at classifying those researches into different branches of the roles of vouching and discrediting, and then analyzing them. It was necessary to highlight those researches that were concerned with the statement of the roles of this science, and the scientific foundations on which it was based. The researcher followed the inductive-analytical approach. The research concluded that there are great efforts by Jordanian academics in the science of vouching and discrediting. It also showed the importance of this science in criticizing the hadith chains, and highlighting its rules and foundations based on objectivity and fairness, investigation and extrapolation of the conditions of narrators and accuracy in judging them.

Keywords: efforts, Jordanians, academics, Al-Jarh, Al-Ta'deel

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:الحمدلله والصلاة والسلام على رسولنا الكريم، وبعد:

فقد نشط الباحثون في هذا العصر إلى إبراز قواعد علم الجرح والتعديل وضوابطه، التي له أهمية عظيمة في الحكم على رواة الحديث من ناحيتين: عدالتهم وضبطهم، وبذلك يمكن تصنيف الرواة إلى ثقة وصدوق وضعيف وغير ذلك، ثم التحقق من توافر شرط من شروط قبول الحديث، وهو: العدالة والضبط أو عدم توافره،وهذا يسهل على الباحث الحكم على الراوي والمرويّ.

ولأجل ما سبق جاء هذا البحث ليبرز جهود الأكاديميين الأردنيين في الرد على تلك الشبهات بأبحاث علمية محكمة، تبين قواعد هذا العلم وضوابطه، والشروط التي يجب توافرها في علماء الجرح والتعديل حتى يكون مؤهلين للكلام في هذا العلم.

مشكلة البحث:

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1-ما الأبحاث التي أسهم بها الأكاديميّون الأردنيّون في خدمة قواعد علم الجرح والتعديل؟

2-ما أهداف الأكاديميّين الأردنيّين من أبحاثهم في قواعد علم الجرح والتعديل؟

3-كيف أبرزت تلك الأبحاث اتجاهات الأكاديميين الأردنيين في قواعد علم الجرح والتعديل؟

أهمية البحث:

تكمن أهميّة البحث في كونه يبرز جهود الأكاديميين الأردنيين في بيان أهمية علم الجرح والتعديل، والإسهام في بيان قواعده وضوابطه، وإظهار دوره في حفظ السنة، ونقد أسانيدها، والرد على شبهات المعاصرين التي أثيرت حول هذا العلم.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى

1- إبراز جهود الأكاديميّين الأردنيّين في خدمة قواعد علم الجرح والتعديل.

2- بيان أهداف الأكاديميّين الأردنيّين من أبحاثهم في قواعد علم الجرح والتعديل.

3- إظهار اتجاهات الأكاديميّين الأردنيّين في خدمة قواعد علم الجرح والتعديل.

محددات الدراسة:

تمّ حصر الدراسة من الناحية المكانية والزمانية؛ فمن الناحية المكانية اقتصر هذا البحث على جمع جهود الأكاديميّين الأردنيّين في المؤسسات الأكاديميّة الأردنية فحسب، سواء نُشرت دراساتهم في المجلات والمؤسسات الأردنية أو غير الأردنية، ولا يتمّ إضافة دراسات لباحثين غير أردنيّين.

وأمّا من الناحية الزمانية فقد اقتُصر على جمع الجهود المبذولة منذ بداية تلك الجهود في الأردن – بحسب قدرات الباحثين في الوصول إليها- وحتى نهاية شهر أيار من سنة 2022م.

الدراسات السابقة:

لم نقف على دراسات سابقة تتعلق في موضوع هذا البحث.

منهج البحث:

- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال الاستقراء لجهود الأكاديميّين الأردنيّين المتعلقة في علم الجرح والتعديل، وجمعها وتصنيفها، وذلك بحسب الاستطاعة في الوصول إلى تلك الأبحاث.
- **المنهج التحليلي:** وذلك من خلال تحليل محتوى تلك الدراسات، وبيان أهميّتها وأهميّة ما توصلت إليه من نتائج تخدم هذا العلم.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحث تمهيدي، ومبحثيّن اثنين؛ فكان التقسيم كالآتي:

المبحث التمهيدي:الإسناد وأهميته، ونشأة علم الجرح والتعديل وأهميته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإسناد وأهميته.

المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل وأهميته.

المبحث الأول: اتجاهات الأبحاث المتعلقة بنقّاد الجرح والتعديل، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الأبحاث التي تدرس تصنيف علماء الجرح إلى متشدّد أو معتدل أو متساهل.

المطلب الثاني: اتجاهات أبحاث درست أحوال النقاد وبيئاتهم.

المطلب الثالث: اتجاهات الأبحاث المتعلقة بأسباب اختلاف النقّاد في الحكم على الراوي الواحد.

المطلب الرابع: اتجاهات الأبحاث المتعلقة بموانع قبول الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: اتجاهات الأبحاث المتعلقة بقواعد الحكم على الرواة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أبحاث متعلقة بقاعدة ضبط الرواة

المطلب الثانيً: اتجاهات الأبحاث المتعلقة بأساليب اختبار ضبط الراوي

المبحث الثالث: اتجاهات الأبحاث المتعلقة بظروف وأحوال تؤثر على ضبط الراوي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما يتعلق بالراوي نفسه والبيئة المحيطة فيه

المطلب الثاني: ما يتعلّق بأصول الراوي وكتبه

المطلب الثالث: الأبحاث المتعلقة بأوصاف عرف بها الراوي

المبحث التمهيدي: الإسناد وأهميته، ونشأة علم الجرح والتعديل وأهميته

قبل الشروع بعرض الاتجاهات البحثيّة المتعلقة في قواعد علم الجرح والتعديل، لا بدّ من إلقاء نظرة حول نشأة الإسناد وعلم الجرح والتعديل، والفترة التي بدأت فيها الحاجة إلى الإسناد والتفتيش عن رجاله، وأهميّة ذلك في الحكم على الراوي والمرويّ.

المطلب الأول: الإسناد وأهميته

الحاجة إلى معرفة الإسناد في عصر الصحابة لم تكن بالضرورة ذاتها في العصور التي بعده، بل كان الصحابة يتناقلون الأحاديث عن بعضهم بعضاً بكل ثقة واطمئنان، يقول أنس بن مالك:"لَيْسَ كُلُّ مَا نُحَدِّثُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– سَمِعْنَاهُ مِنْهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا، وَنَحْنُ قَوْمٌ لَا يَكْذِبُ بَعْضُنَا بَعْضًا"[1]

وعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: "مَا كُلُّ الْحَدِيثِ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُحَدِّثُنَا أَصْحَابُنَا، وَكُنَّا مُشْتَغِلِينَ فِي رِعَايَةِ الْإِبِلِ وَأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانُوا يَطْلُبُونَ مَا يَفُوتُهُمْ سَمَاعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَيَسْمَعُونَهُ مِنْ أَقْرَانِهِمْ، وَمِمَّنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْهُمْ، وَكَانُوا يُشَدِّدُونَ عَلَى مَنْ يَسْمَعُونَ مِنْهُ"[2]

ولأنّ هذا العصر فيه من الوثاقة والاطمئنان بين أصحابه ولم تكن هناك حاجة كبيرة إلى الإسناد؛ فقد كان من منهج بعض الصحابة أنّهم تارة يسندون الحديث وتارة يرسلونه، وقد كَثُر عند بعض الصحابة منهج الإرسال، ومثال ذلك ابن عباس – رضي الله عنه – فهو من المكثرين في الرواية ومع ذلك فهو كثير الإرسال، يقول ابن حجر: "يُرِيدُ أَنْ بن عَبَّاسٍ مِنْ صِغَارِ الصَّحَابَةِ وَهُوَ مِنَ الْمُكْثِرِينَ لَكِنَّهُ كَانَ كَثِيرًا مَا يُرْسِلُ مَا يَسْمَعُهُ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ وَلَا يَذْكُرُ الْوَاسِطَةَ وَتَارَةً يَذْكُرُهُ بِاسْمِهِ وَتَارَةً مُبْهَمًا كَقَوْلِهِ فِي أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ حَدَّثَنِي رِجَالٌ مَرْضِيُّونَ أَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ فَأَمَّا مَا صَرَّحَ بِسَمَاعِهِ لَهُ فَقَلِيلٌ"[3]

(1) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، (د.ت)، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.ج1، ص386.

(2) الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبد الله بن محمد، (1977م)، معرفة علوم الحديث، ط2، دار الكتب العلمية: بيروت، ج1، ص14.

(3) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، د.ط، دار المعرفة، بيروت، ج11، ص383.

ولا يعني ذلك أنّ الصحابة لا يهتمّون بالإسناد ورفع الحديث إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، بل قد نجد أحاديث يرويها عدد من الصحابة عن بعضهم بعضاً إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- قد يصل هذا العدد إلى أربعة صحابة أو خمسة. [1]

ولكن الحال تغيّر وأصبحت أهميّة الإسناد من الضرورات، واشتدّت الحاجة إلى السؤال عن الإسناد وعن رجاله والبحث فيه؛ ذلك عندما وقعت الفتنة في عهد عثمان -رضي الله عنه-، وظهور عبد الله بن سبأ الذي كان له دور كبير في إشعال الفتنة في تلك الفترة. [2]

وقد قيل عن شخصيته:" تلك هي شخصية عبد الله بن سبأ الملقب بابن السوداء الذي قام بدور خطير، وبذر الشر المستطير بين المنافقين والشعوبيين ومن في نفسه أهواء وأغراض، أظهر الإسلام في عهد عثمان -رضي الله عنه-، وأظهر الصلاح والتقرب من علي -رضي الله عنه- ومحبته، وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة "[3]

لذا يمكن القول أنّ علم الإسناد ظهر بوضوح في عهد الخليفة عثمان بن عفان –رضي الله عنه– بعد وقوع الفتنة، وظهور أهل البدع والأهواء، يقول ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[4]

فأصبح للإسناد أهميّة عظيمة مع ظهور المنافقين وكثرة المتقوّلين والكاذبين على لسان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في تلك الفترة، فخاف الصحابة على السنة، وازدادوا تثبّتاً واحتياطاً في الرواية.

المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل وأهميته

مع ظهور علم الإسناد احتيج أيضاً إلى علم الجرح والتعديل أكثر في هذا العصر، إذ إنّ دراسة الإسناد يكون بدراسة رجاله ومعرفة أحوالهم عدالة وضبطاً، ثقة وضعفاً، يقول السمعاني: "وَأَلْفَاظُ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لَا بُدَّ

(1) انظر: السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، (2003م)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ط1،مكتبة السنة، مصر، ج4، ص170–ص171.

(2) الرفاعي، صالح بن حامد، (د. ت)، عناية العلماء في الإسناد وعلم الجرح والتعديل، د.ط، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة،ص11.

(3) الهاشمي، سعدي بن مهدي، (د.ت) ابن سبأ حقيقة لا خيال، دط، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ص142.

(4) مسلم،ابن الحجاج النيسابوري، (د.ت)، المسند الصحيح، دار إحياء التراث العربي، بيروت، المقدمة، باب في أن الإسناد من الدين، ص15.

لَهَا مِنَ النَّقْلِ وَلا تُعْرَفُ صِحَّتُهَا إِلا بِالإِسْنَادِ الصَّحِيحِ وَالصَّحَةُ فِي الإِسْنَادِ لَا تُعْرَفُ إِلا بِرِوَايَةِ الثِّقَةِ عَنِ الثِّقَةِ وَالْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ"[1]

وبالإضافة إلى ظهور الفتن، ظهرت البدع والأهواء في تلك الفترة، ممّا أدى إلى انتشار الكذب والوضع في الحديث النبوي، فكان من الضروري أنْ ينشأ مثل هذا العلم.

فقد نشأ علم الجرح والتعديل ليبحث في أحوال الرواة من حيث: ضبطهم وعدالتهم، فمن خلال هذا العلم يتمّ النظر إلى نقلة أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- وأخباره، وما بلّغه لنا من أحكام وسنن وأعمال، فكان لا بدّ من وجود مقياس دقيق يدقق في أحوال الرواة، لذلك نتج هذا العلم الذي يقوم على أسس وقواعد قلّ نظيرها في العلوم الأخرى، ومن ينظر في تلك القواعد يعلم أنّها لم توضع صدفة أو محاباة أو حتى تشهيّاً، بل بذل علماؤها الجهد الكبير حتى بلغ مبلغه.

يقول أبو حاتم الرازي: "لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة، فقال له رجل: يا أبا حاتم ربما رووا حديثاً لا أصل له ولا يصح، فقال: "علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها""[2]

وقال محمد بن حاتم بن المظفر: "وهذه الأمة إنما تَنُصّ الحديث من الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة...، فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه ولا أخاه ولا ولده، وهذا علي بن عبد الله المديني –وهو إمام الحديث في عصره– لا يُروى عنه حرف واحد في تقوية أبيه، بل يُروى ضد ذلك".[3]

وعلم الجرح والتعديل نشأ منذ عصر مبكر كعصر الصحابة، فهذا عمر بن الخطاب يبيّن تغيّر الحال بعد وفاة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وحثّه على البحث في حال من يروي عنه صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ في ذلك: "إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدِ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ

(1) السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد، (1981م)، أدب الإملاء والاستملاء، ط1،دار الكتب العلمية، بيروت، ص4.

(2) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، (د.ت) شرف أصحاب الحديث، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، ج1،ص42.

(3) المصدر السابق، ص40

مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمِنَّاهُ وَقَرَّبْنَاهُ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ، اللَّهُ يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنْهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّ سَرِيرَتِي حَسَنَةٌ"[1]

وقد كان عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ– وَهُوَ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ يَقُولُ: "انْظُرُوا مِمَّنْ تَأْخُذُونَ هَذَا الْعِلْمَ فَإِنَّمَا هُوَ الدِّينُ"[2]، وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:" «لَا يُكْتَبُ عَنِ الشَّيْخِ الْمُغَفَّلِ"[3]

ممّا يعني أنّ علم الجرح والتعديل له بوادر أولى في عهد الصحابة، وذلك واضح في حثّهم وحرصهم على تلقّي الحديث من الثقة العدل غير المغفّل.

كما بيّن الحاكم عند حديثه عن علم الجرح والتعديل أنّ هذا العلم بدأ منذ الطبقة الأولى وهي طبقة الصحابة: "فَالطَّبَقَةُ الْأُولَى مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَإِنَّهُمْ قَدْ جَرَّحُوا وَعَدَّلُوا وَبَحَثُوا عَنْ صِحَّةِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا"[4]

وكذلك يقول السخاوي: "وَأما المتكلمون فِي الرِّجَال فخلق من نُجُوم الْهدى ومصابيح الظُّلم المستضاء بهم فِي دفع الردى لَا يتهيأ حصرهم من زمن الصَّحَابَة -رَضِي الله عَنْهُم-، وهلم جرا"، ثمّ سرد ذكرهم من الطبقة الأولى [5]: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابْن عَبَّاس، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلام، وعبادَة بن الصَّامِت، وأنس بن مالك، وعَائِشَة –رَضِي الله عَنْهُم–.

إلا أنّ هذا العلم والسؤال عن الإسناد وحال رجاله في عصر الصحابة لم يكن ذا أهمية مقارنة بما بعده من العصور؛ ذلك لثقة أصحاب هذا العصر وعدالتهم، وشدّة حرصهم وورعهم في رواية أحاديث النبي –صلى الله عليه وسلم–، وصدق أمانتهم وإخلاصهم، وحسبنا في ذلك ما نالهم من تزكية الله سبحانه وتعالى وتزكية رسوله –صلى الله عليه وسلم– لهم، من ذلك:

(1) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ج1، ص78

(2) المصدر السابق، ج1، ص121

(3) المصدر السابق، ص148

(4) الحاكم، معرفة علوم الحديث،ص52

(5) السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (1990م)، المتكلمون في الرجال، ط4، دار البشائر، بيروت، ج1، ص93.

1- قوله تعالى: **{يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ} [التحريم: 8]**

2- وقوله تعالى: **{لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ} [الفتح: 18]**

3- وقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:**" خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ"** (1)

فيمكن القول إنّ علم الجرح والتعديل موجود منذ عصر الصحابة -رضوان الله عليهم- على قلّته، وازدادت الحاجة إليه والكلام في حال الرواة جرحاً وتعديلاً في عصر صغار الصحابة وكبار التابعين، وكلما تقدم الزمان طال الإسناد واحتيج إلى دراسة رواته والتمييز بينهم؛ فيمكن القول إنّ هذا العلم كان محدوداً في عصر كبار الصحابة، وازداد في عصر صغار الصحابة وكبار التابعين ومن بعدهم، يقول الزهراني: "وقد نشأ هذا العلم مع نشأة علم الرجال وظهوره في أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجري"[2]. وفيما يلي من النصوص دلالة واضحة على ذلك:

1- جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فجعل لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي أحدثك عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولا تسمع، فقال: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف".[3]

2- قال محمد بن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم". [4]

3- وقال علي بن المديني يقول:" كان محمد بن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أول منه ..."[5]

(1) البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، (د.ت)، الجامع الصحيح، د.ط، دار طوق النجاة، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، ح2651، ومسلم، الصحيح، كتاب الفضائل، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ح2535.

(2) الزهراني، أبو ياسر محمد بن مطر، (1996م)، علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، ط1،دار الهجرة، السعودية، ص118.

(3) الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبد الله بن محمد، (د.ت)، المدخل إلى الإكليل، د.ط، دار الدعوة، مصر، ص53.

(4) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، (2002م)، معرفة أنواع علوم الحديث، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ص6.

(5) ابن رجب،زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنلبي، (1987م)، شرح علل الترمذي، ط1، مكتبة المنار ، الزرقاء، ج1، ص355.

المبحث الأول: اتجاهات الأبحاث المتعلقة في نقّاد الجرح والتعديل:

في هذا المبحث نعرض جهود الباحثين الأردنيين في إبراز قواعد علم الجرح والتعديل، مع بيان محتوى هذه الأبحاث المتعلقة بالقواعد الخاصة بنقّاد هذا العلم (الجارح والمعدّل).

إنّ علم الجرح والتعديل يقوم على نقّاده ورجاله الذين يميّزون الراوي الثقة من الضعيف، ويحكمون عليهم بناء على أحوالهم وبيئاتهم وظروفهم، ولأنّ الناقد لا بدّ له من شروط وضوابط تتوفّر فيه حتى يكون له الأحقيّة في الحكم على الرواة، جاءت مثل هذه الأبحاث التي حاولت بيان القواعد والشروط العامّة التي وُضعت في نقّاد الجرح والتعديل وضوابط نقدهم للرواة، كما أنّ بعض هذه الدراسات حاولت توضيح المؤثّرات التي قد تؤثر في الجارح أو المعدّل، ويمكن بيان تلك الأبحاث كما يلي:

المطلب الأول: الأبحاث التي تدرس تصنيف علماء الجرح إلى متشدّد أو معتدل أو متساهل، وهذه الأبحاث كالتالي:

1- بحث بعنوان:" ضوابط نقد الرواة وأثرها في الحكم على الناقد"[1]

يدرس هذا البحث مسائل الجرح والتعديل التي يكثر الجدل فيها، وهي الحكم على أئمة الجرح والتعديل، وتصنيفهم إلى متساهلين أو متشددين، أو معتدلين. وهي قضية قد يكون لها رصيد من الواقع الذي تترتب عليه بعض الآثار. ولكن المبالغة في هذه المسألة قد يؤدي إلى أخطاء فاحشة في قبول أقوال علماء الجرح والتعديل –في حق الرواة– أو عدم قبولها. وقد يترتب على ذلك صدور أحكام غريبة في قبول الأحاديث أو ردّها كذلك، وربّما تكون هذه الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما.

وقد توصل الباحث إلى عدم وجود ضابط دقيق متفق عليه بين العلماء، أو بين أكثرهم يصلح أن يكون مقياساً يميز به الناقد المتشدّد أو المتساهل أو المعتدل من علماء الجرح ، وهذا البحث محاولة لبيان حدود كل من التشدد والتساهل، ومتى يكون الاعتدال في الحكم، وذلك من خلال استنتاج عدد من الضوابط التي يمكن أنْ تسهم في حل هذه

(1) القضاة، أ.د. أمين محمد، (2005م)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، ع 1.

المشكلة، وهذه الضوابط قد تبدو لأول وهلة سهلة وميسورة، ولكنها حين التطبيق تحتاج من الباحث التروي وحسن التأمل، والفهم الدقيق لأقوال هؤلاء النقاد، فهم أهل اجتهاد ولكل واحد منهم منهجه، وله رأيه الذي بناه على أسس علمية سليمة.

2- بحث بعنوان:"التعنت عند نقاد المُحَدّثين: مفهومه وأسبابه ومعياره وآثاره"[1]

استهدف هذا البحث دراسة ما يعرف بمصطلح «التعنت» عند نقّاد المُحَدّثين وذلك من حيث الوقوف على مفهومه وأسبابه ومعياره وبيان آثاره في واقع علم الجرح والتعديل. لقد خلصت الدراسة إلى أنَّ التعنت ما هو إلاّ طبعٌ في النّاقد يحمله على التشدد حين الحكم على راوٍ بتضعيفه، مرَدُّه أسباب نفسية أو علمية أو دينية أو تعصب وهوى، والأصل عند الحكم على الراوي الاعتدال دون تساهلٍ أو إسراف فيه، وتبين بالبحث أنّ معيار التعنت عند النقّاد نسبي لا مطلق، كما توصّلت الدراسة إلى أنَّ التعنتَ له آثار إيجابية في واقع علم الجرح والتعديل تمثلت في إبراز قوة ذلك العلم ورسوخ قواعده وإظهار ورع وديانة القائمين عليه وإفراز الرواة المتقنين للحديث من غير المتقنين.

هذا وأظهر البحث أن للتعنت آثاراً سلبية تجلت في الخصومة والعداوة والقطيعة بين أهل العلم بسبب اختلافهم في وجهات النظر العلمية، ونجم عنه إهدار حديث من جرح في روايته كلها لغلطه في حديث بعينه، وكذا من آثاره السلبية ظهور العصبية المذهبية وغياب الإنصاف العلمي أحيانا من لدن النقّاد، ومنها أيضا الانتقاصُ من قدر من كانَ من أهل العلم راويا للحديث وعمل لدى السلطان أو أخذ جائزة منه أو أجرة على التحديث من الرواة أو لاعتماده صيغة للتحديث هي موضع خلف بين العلماء، وكذا أيضا بات التعنت من أحدِ النقّادِ ذريعة للآخرين يشككون من خلاله في نزاهة حكمه على راو من الرواة.

3- بحث بعنوان:"تشدّد النقاد في جرح الرواة: مفهومه وأسبابه وضوابطه وآثاره"[2]

تناول هذا البحث مسألة التشدّد في جرح رواة الحديث والمغالاة في ذلك، وهي مسألة من مسائل علوم الرجال عموماً وعلم الجرح والتعديل على وجه الخصوص، تلك العلوم التي لولاها ما ميّزنا صحيح الحديث من سقيمه، ومع أهمية هذا الموضوع وخطورته في ميدان الرواية إلا أنّه ظلّ تطبيقات مجردة من قواعدها وضوابطها، ونماذج منثورة في تراجم

(1) بواعنة، د. سعيد محمد، (2013م)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، جامعة الشارقة، مج 10، ع 2.

(2) الوادي، د. منال عمر، (2020م)، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مج 47، ع 2.

كتب الرجال والجرح والتعديل وكتب الطبقات، ولم تنتظم هذه التطبيقات بسلك ينظم حياتها؛ فصارت الحاجة ماسّة لبيان أسباب حالات التشدد في جرح الرواة والغلوّ في غمزهم (عدالة أو مروءة أو ضبطاً)

إنّ الاجتهاد في وضع ضوابط تضمن وضع كلام النقاد في مواضعه التي تحتمله، وبتوضيح مفهوم التشدّد وبيان أقسامه وأسبابه والاجتهاد في تأسيس ضوابطه ومعرفة آثاره نستطيع أنْ نفسّر هذا الخلق في النقاد تفسيراً إيجابيّاً في كثير من تطبيقاته؛ لأنّ الباعث عليه ما هو إلا حراسة الوحي وصيانة الرواية من عبث العابثين وانتحال المبطلين.

وهذه الأبحاث توضّح سبب تفاوت النقّاد في أحكامهم بين متشدّد ومتساهل، فتوصلت بعضها إلى أنّ هذا يعود إلى منهج الناقد ورأيه الذي بناه على أسس علمية، وبعضها قد توصلت إلى أنّ هناك أسباباً دينية وأخرى نفسية ومذهبية، وأنّ علماء الجرح والتعديل قد يصدر منهم العصبية والمذهبية في أحكامهم لكن بنسبة قليلة جدّا وقد كشف عنها العلماء وتجنّبوا الأخذ بتلك الأحكام.

المطلب الثاني: اتجاهات أبحاث درست أحوال النقاد وبيئاتهم

إنّ الناقد مهما بلغ من الحرص في نقده للرواة، والحكم عليهم، لا بدّ من وجود مؤثرات تؤثر في نفسه عند حكمه على الراوي، وهذه المؤثرات تأتي من عصره وبيئته والظروف المحيطة به، فبيّنت بعض الدراسات تلك المؤثرات وأثرها في أحكام النقّاد:

1- بحث بعنوان:" بيئة الناقد وثقافته وأثرهما في الحكم على الرواة"[1]

أجاب هذا البحث بشيء من التفصيل عن سؤالين مهمين قد يتبادران إلى الذهن ألا وهما: الأول: هل للعصر الذي عاش فيه الناقد أثر في حكمه على الرواة؟ والثاني: هل لثقافة الناقد وتحصيله العلمي أثر في حكمه على الرواة؟ حيث جاء هذا البحث للإجابة عن هذين السؤالين، فقد تبيّن من خلال استقراء بعض الأمثلة المتعلقة بموضوع هذا البحث أنّ هناك عوامل عديدة كان لها تأثير كبير في الأئمة النقّاد، أدّت إلى تطوير منهجهم في الحكم على الرواة خلال عصور مختلفة، كالتحصيل العلمي للناقد، ومدى معرفته بالرواة، وسعة ثقافته واطّلاعه.

(1) العكايلة، أ.د. سلطان سند، والمعايطة، د.عامر موسى، (2017م)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج 32، ع 2.

وقد تبيّن من خلال البحث بأنّ العصر الذي عاش فيه الناقد بأبعاده البيئية الثلاث: السياسية والاجتماعية والعلمية كان له إسهامات عميقة في توسيع مدارك الأئمة النقاد وجعلهم أكثر تمكنّاً من أدواتهم التي استعملوها في حكمهم على الرواة، إذ أفرزت تلك البيئات عادات وتقاليد وثقافات لم تكن موجودة من قبل ظهور علم نقد الرجال، مثل: الجرأة على الكذب على الرسول- صلى الله عليه وسلم-، واتخاذ التحديث حرفة يكتسب منها أصحابها، وكذلك بروز بعض الفرق والطوائف التي صارت توظّف أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم- لنصرة مذهبها، وأثر تلك العوامل وغيرها في أئمة النقد وطريقة تعاملهم معها، والإجراءات التي اتخذوها لتجفيف منابع الكذب على خير الخلق عليه الصلاة والسلام.

ومثل هذه الدراسة لها دور كبير وأثر واضح في الردّ على من يرى أنّ أحكام النقّاد مبنيّة على بواعث نفسية ومذهبية، وأنّ هناك فوضى في أحكامهم، فهذه الدراسة تثبت مدى حرص المُحَدّثين وتنبّهم لنقّاد الرواة، إذ لا يكفي شخص الناقد ومعرفته وخبرته في رواة الحديث فحسب، بل وبيئته وعاداته وتقاليده التي لها أثر في تلك الأحكام، وأن لا تسليم لأحكام الجارح أو المعدّل إلّا بعد المعرفة الواسعة لحاله ولبيئته.

المطلب الثالث: اتجاهات الأبحاث المتعلقة بأسباب اختلاف النقّاد في الحكم على الراوي الواحد:

قد تختلف أحكام نقّاد الرواة في الراوي الواحد، فقد يحكم أحدهم على الراوي بالثقة، ويحكم عليه آخر بالضعيف، كما أنّ الناقد قد يتغيّر رأيه في الراوي الواحد، فجاءت أبحاث تدرس هذه الاختلافات من حيث: أسبابها، ودوافعها.

1-بحث بعنوان:" اختلاف النقاد في رواة الحديث دوافعه وأسبابه: قراءة وتوجيه"[1]

تناول هذا البحث موضوع اختلاف النقاد في الحكم على بعض الرواة، ذلك أنّ من الرواة من اتفق النقاد على توثيقهم أو تجريحهم إلا من شذ، وهذا لا حكم له، في حين إنّ بعض الرواة هو أقرب إلى التوثيق بل هذا هو ظاهر حاله، ومع ذلك وجدنا من كبار الأئمة من خالف في توثيقه، فهل لمثل هذا الاختلاف من دوافع، وإن كانت فهل كانت وجيهة في معظمها؟، أم أنّ بعضها مما ينبغي أنْ يحتاط فيه؟، هذه الأسئلة هي التي كانت محل البحث والنظر في هذه الصفحات، التي كانت بمثابة قراءة وتوجيه لأبعاد هذا الموضوع عند علماء الجرح والتعديل، وهو ما ينبغي على كل باحث في هذا

(1) العمري، أ.د. محمد علي، (2012م)، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج1، ع 3.

الميدان أنْ يتنبه له، ويحتاط فيه، خشية الوقوع في الزلل، وخاصة في ظل ما قد يتركه ذلك من آثار سلبية في الحكم على الحديث ورواته، وما قد ينعكس عنه من نتائج علمية أخرى.

ومن أسباب اختلاف النقاد الذي توصّل إليه الباحث في بحثه: استقراء حال الراوي كاملاً أو ناقصاً، والتشدّد أو التساهل في أحكامهم، وعدم مراعاة الزمان أو المكان حال الحكم على الراوي، وتغيّر اجتهاد النقّاد، وتغيّر حال الراوي دون تفطن بعضهم له، إلى غير ذلك من الأسباب،الذي نراه من هذه الدراسة والأسباب التي توصلت إليها أنّ الاختلاف الحاصل بينهم لا يعود ألبتة إلى أمور شخصية أو نفسية أو حتى مذهبية في حكمهم على الرواة، وإنما تختلف أحكامهم بحسب اجتهاداتهم وآرائهم وما توفرت لهم من معرفة في حال الراوي الذي يدور حكمهم عليه.

المطلب الرابع: اتجاهات الأبحاث المتعلقة في موانع قبول الجرح والتعديل

الحكم على الراوي جرحاً وتعديلاً له شروط وضوابط، إذا توافرت تلك الشروط قُبل الجرح والتعديل، إلّا أنّ هناك ما يخلّ بتلك الضوابط والشروط، ممّا يمنع من قبول الجرح أو التعديل من الناقد، بيّنتها هذه الدراسات:

1- بحث بعنوان:"موانع قبول الجرح التي تعود إلى الجارح والمجروح عند المُحَدّثين"[1]

تناول هذا البحث مسألة مهمة من مسائل علم الجرح والتعديل انصبّ الجهد فيها على الموانع الحائلة دون القبول المطلق لجرح النقّاد رواة الحديث. وقد عالج البحث نوعين من أنواع الجرح المردود؛ هما:

الأول: موانع قبول الجرح العائدة إلى الجارح نفسه. كأن يكون الجارح مجروحاً في نفسه، أو من المتعنّتين أو المتأخرين الذين نقصت خبرتهم في أحوال الرواة، أو غير ذلك، **والثاني:** موانع قبول الجرح العائدة إلى الراوي المجروح، كأن يكون المجروح ممّن استفاضت عدالته، أو رجوعه عن السبب الذي من أجله جُرح، وغير ذلك من الموانع، وقد أكّدت نتائج هذا البحث ضرورة مراعاة الضوابط المتعددة التي تفيد أقوال النقاد في موضوع الجرح، وتضعها في أطرها المناسبة.

(1) العكايلة، أ. د. سلطان سند، والوريكات، د. عبدالكريم أحمد، (2004م)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج19، ع 4..

2- بحث بعنوان:"موانع قبول التعديل"[1]

تتناول هذه الدراسة مسألة من أهم مسائل الجرح والتعديل وهي الموانع التي تحول دون القبول –في بعض الأحيان– لتعديل الرواة من قبل النقاد. وقد اعتنت هذه الدراسة بجمع هذه الموانع ودراستها وتصنيفها في قسمين: الأول موانع التعديل المتفق عليها بين نقاد الحديث، والثاني موانع التعديل المختلف فيها بينهم وسبب هذا الاختلاف.

وقد جمع البحث موانع قبول التعديل في مكان واحد وإفرادها بدارسة خاصة فيها ذلك أن هذه الموانع متناثرة في بطون كتب علوم الحديث عامة وكتب الرجال وعلم الجرح والتعديل خاصة، ومن ثم دراستها دراسة علمية جادة وتمحيصها وبيان المتفق عليه منها من المختلف فيه. ويهدف كذلك إلا بيان موضوعية علماء الحديث ونقاده، وتمحيصهم الأقوال وبيان ما يقبل منها، وما يرد، وما تحول الموانع دون قبوله.

3-بحث بعنوان:"منهج الإمام الذهبي في التعامل مع جرح الأقران"[2]

يركّز البحث الحديث عن منهج الإمام الذهبي في التعامل مع جرح الأقران من خلال تعليقاته وتعقيباته في كتبه على تراجم الرواة الذين وقع بينهم جرح أقران، وقد تبيّن من خلال تتبع تلك التعقيبات أنّ الإمام الذهبي يحرص على ذكر سبب جرح الأقران لبعضهم، فإذا تبيّن أنّ سبب الجرح الحسد أو التنافس أو التعصب المذهبي بين الأقران كان الذهبي يرد الجرح، أما إن كان جرح القرين لقرينه وقع من عالم عدل منصف فإنّ الجرح يقبل.

وقد أبرز البحث خمس قواعد اعتمدها الإمام الذهبي في تعامله مع ما شجر بين الصحابة -رضي الله عنهم- وما وقع بينهم من جرح تشكل فكر أهل السنة في هذا الموضوع، ثمّ خلُص البحث إلى ست عشرة قاعدة لتعامل مع جرح الأقران من غير الصحابة التزمها الذهبي في تعليقاته على تراجم الرواة الذين وقع بينهم جرح أقران، وهذه القواعد تشكل منظومة قيمية أخلاقية تخدم علم الجرح والتعديل بشكل خاص، وعلم الأخلاق والسلوك بشكل عام.

(1) المشاقبة، د.عبدالرحمن محمد، (2019م)، مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، مج4، ع 2.

(2) رشيد، أ.د. محمود أحمد يعقوب، (2008م)، مجلة دراسات حديثية، تركيا، ع 2.

4- بحث بعنوان:"تفسير الجرح بالتحامل دراسة نقدية"[1]

هذا البحث يدرس في مانع مهم من موانع قبول الجرح، وقادح يمنع من قبوله، وهو احتمال التحامل من الجارح الناقد، وتركّزت الإضافة والجدّة في مناقشة تلك الإطلاقات والتفسيرات بالتحامل في وصف بعض أحكام أئمة الجرح والتعديل في الرواة، للتأكد من مدى صحة تلك التفسيرات ومطابقتها للواقع، وتحليل الأدلة والقرائن المساعدة في فهم حقيقة تلك الأحكام بدقة، بعيداً عن المجازفات والإطلاقات التي كثرت في هذا الباب. ومن مظاهر هذا التوسّع والإطلاق في هذه المسألة اختلاطها والتباسها ببعض المسائل، كالرواية عن المبتدع، والتشدّد في الجرح، والمبالغة أحيانا في ألفاظه.

كان من أهمّ إضافات هذا البحث الفصل الدقيق بينها، وضبطها بضوابط علمية واقعية، وبالتالي الحدّ من التوسع فيها، ومنع استغلالها وتوظيفها في غير وجهها. وهذا كلّه من خلال التقعيد والتأصيل النظري، والتطبيق العملي التحليلي للأمثلة التي فُسّرت بالتحامل، حيث لم يثبت عند الباحث مثال للتحامل الصريح؛ لوجود قرائن وأدلة تدلّ على خلاف التحامل، وتمنع من تفسير ذلك الحكم به، وبالتالي فقد كان أثر هذا الوصف على الناقد والراوي ضئيلاً، بل شبه معدوم وهو من أهم نتائج البحث.

5-بحث بعنوان:"الجرح المخالف لمقاييس نقد الرواة: دراسة استقرائية"[2]

يتناول هذا البحث مجموعة من أقوال علماء الجرح والتعديل أصدروها بحق رواة جرحوهم بألفاظ خالفوا فيها مقاييس النقد الحديثي العامة، فوهّنوهم بما لا يعدّ سبباً للتجريح وردّوا مرويّاتهم، وهي ليست محلّ اتفاق بين علماء الجرح والتعديل، وإنّما هو منهج خاص ومصطلحات فردية لبعض صيارفة النقد الرواة مبناها على نزعة التشدد والغفلة والخطأ في اسم الراوي، وجرح الأقران والتجريح غير المفسّر أو ممّا لا يعد جرحاً بالعادة؛ وبالتالي فعمومه يدخل في باب الجرح الذي يطوى ولا يرو، وعليه فلا بد من التروي والتمعن في جرح الرواة وتعديلهم؛ فليس كل نقد يعد مقبولاً، وهو عمل يتطلب الاستقراء والسبر للوقوف على طبيعة كل حكم ودوافعه.

فهذه الدراسات توضّح قاعدة مهمة تخصّ علماء الجرح والتعديل، وهي عدم التسليم لجرح الجارح، أو تعديل المعدّل، بل هناك موانع تحول بين قبول تلك الأحكام منهم بيّنتها تلك الدراسات، كالخطأ أو التحامل أو جرح الأقران،

(1) أبو صعيليك، د. صالح سلامة، (2020م)، مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع 56.
(2) اللصاصمة، د.عادل حرب بشير، (2018م)، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، مج 46.

ووجود مثل هذه الدراسات تؤكد لنا مرة أخرى أنّ هذا العلم قائم على أسس علمية وموضوعية تدرس أحوال النقّاد مع عدم التسليم لهم بجميع أحكامهم، بل هناك احتمالية للخطأ أو التعصب الذي يصدر من أحدهم إذ لا عصمة لأحد، وهذا كله يؤكد عدم العشوائية والفوضوية في هذا العلم كما يدّعي البعض.

المبحث الثاني: اتجاهات الأبحاث المتعلقة في قواعد الحكم على الرواة

عمل الباحثون الأردنيّون في دراساتهم وأبحاثهم على إبراز القواعد العامة والأسس العلمية التي يتبعها علماء الجرح والتعديل في الحكم على الرواة، وحرصوا على بيان الضوابط التي سلكوها في تلك الأحكام، ومدى مراعاتهم لأحوال الراوي وما يعتريه من ظروف تؤثر في عدالته وضبطه، وقد جاءت هذه الأبحاث متنوّعة في العديد من الجزئيات المتعلقة في أحوال الرواة وأثرها في الحكم عليهم، فمن ذلك:

المطلب الأول: اتجاهات الأبحاث المتعلقة في قاعدة ضبط الرواة:

1- بحث بعنوان:"الضبط عند المُحَدّثين"[1]

عالج البحث أحد المعايير التي اعتمدها نقاد الحديث النبوي في ميدان توثيق الرواية، وهو الضبط، وتعني به قدرة الراوي على حفظ ما يرويه من غير تبديل أو تغيير، وذلك من خلال توضيح أهمية الضبط، وما يؤديه من دور في هذا المجال. فقد تمّ استعراض أقسامه، وسبل التحقّق منه، مع الإشارة إلى أهم مظاهره، وما يترتّب على فقدانه عند المشتغلين في ميدان الرواية، وما إلى ذلك من جزئيات أخرى تتعلق بالموضوع، بما يؤكّد ما تمتّع به نقّاد الحديث من نبوغ، وسلامة نهج، ودقّة في التتبع للرواة، وموضوعيّة وشمول في البحث، وهو مجال سبق في ميدان توثيق النصوص والعلوم النقلية.

2- بحث بعنوان:"الضبط عند المُحَدّثين وأثره في الراوي والمروي"[2]

يهدف هذا البحث إلى توضيح مسألة الضبط عند المُحَدّثين، ويشمل هذا المعاني المقصودة في التعريف وأهميته وأنواعه في الصدر والكتاب، كما تشمل الوسائل والأساليب التي اتّبعها المحدثون لتثبيت وقياس الحفظ والضبط فيهما، وفي هذا الصدد، فقد رتّبوا الرواة حسب دقّة رواياتهم ونعتوهم ورواياتهم بأوصاف تدلّ على درجات ضبطهم وحفظهم، ويتبيّن في

(1) العمري، أ.د. محمد علي، (1993م)، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، مج 20، ع 2.

(2) أبو حمّاد، أ.د. زياد عوّاد، (2002م)، مجلة جامعة دمشق، مج 18، ع 2.

هذا أنّ الضبط عملية متسلسلة يقصد بها تتّبع الراوي من حين سماعه للحديث حتى لحظة روايته، وبناء عليه يمكن الحكم على الراوي والرواية.

المطلب الثاني: اتجاهات الأبحاث المتعلقة بأساليب اختبار ضبط الراوي:

1- بحث بعنوان:"اختبار الراوي عند المُحَدّثين: أساليبه ووسائله"[1]

يأتي هذا البحث للكشف عن أساليب ووسائل الاختبار المباشر التي استخدمها المحدثون، أو طلبة العلم لاختبار رواة الحديث الشريف في عدالتهم وضبطهم، والتأكد من عدم تغيّرهما مع الوقت سواء أطلب الراوي من غيره أن يختبره، أو تم اختباره بإعلامه أو بدون إعلامه، وقد ضبط الباحث مفهوم الاختبار إجرائياً بما يحقق أهداف البحث، وبيّن الغاية منه، وقسّم الاختبار المباشر إلى قسمين:

الأول: أساليب ووسائل اختبار عدالة الراوي، ومنها: بسؤاله ممّن سمع الحديث، أو بسؤال شيخه أو أقرانه عن سماعه، أو بسؤال عن صفات شيخه، أو بسؤال عن مكان السماع ووقته وغيرها، وبما يكشف صدق الراوي أو كذبه.

الثاني: أساليب ووسائل اختبار ضبط الراوي للحديث، ومنها: الاختبار بقلب الإسناد أو المتن، وبيان اختلاف العلماء في جواز ذلك، أو بتصحيف الأسماء، أو ألفاظ المتون، أو بادعاء ضياع الكتب، أو بالتلقين، أو بمذاكرته الشيخ بأحاديثه وغيرها.

وهذه الدراسات تظهر لنا أنّ الحكم على الراوي لا يكون بمجرد سرد ما يحفظه فحسب، بل قد يُختبر الحافظ بأساليب مختلفة لضمان حفظه، ممّا يعني عدم التسليم لثقة وحفظ الراوي مطلقاً، كما أنّ استعمال النقّاد لهذه الوسائل فيه دليل على أنّ الأحكام الصادرة منهم لا تتعلّق ببواعث نفسية أو مذهبية أو لهوى النفس، بل هي أحكام موضوعية وهذه الوسائل تدلّ دلالة واضحة على تلك الموضوعيّة.

(1) رشيد، أ.د. محمود أحمد يعقوب، (2011م)، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مج 38، ع 2.

2- بحث بعنوان:"الشهرة بالطلب للرواية عند المُحَدّثين"[1]

استهدف هذا البحث دراسة موضوع وصف الراوي بشهرة الطلب للرواية من حيث مفهومه، وقيمته العلمية عند المُحَدّثين، والمحاذير السلبية له على واقع الرواية، والقرائن التي يستدل بها على تحققه في الرواة، كما تناولت الدراسة مسألتين مهمتين في هذا الباب هما: هل شهرة الرواة بالطلب للرواية تسد مسد توثيقهم إذا لم يرد فيهم جرح أو تعديل؟ وكذا هل هي شرط لازم لتصحيح حديثهم؟ وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الشهرة بالطلب للراوي ليس يراد منها السمعة، وذيوع الصيت بل تعني أنْ يكون معروفاً في الوسط العلمي لدى أهل الحديث، على نحو يدل على مزيد عنايته، واهتمامه بالرواية ضبطاً وإتقاناً.

وأظهر البحث أنّ لهذا الموضوع قيمة علمية كبيرة، وآثاراً إيجابية جمة على واقع الرواية، وكذا فإنّ له محاذيره وآثاره السلبية أيضا. وخلصت الدراسة إلى أنّ شهرة الراوي بالطلب لا تسد مسد توثيقه إذا لم يذكر فيه جرح أو تعديل، وكشفت الدراسة كذلك أنّ شهرة الراوي بالطلب ليست شرطاً لازماً لتصحيح حديثه عند المُحَدّثين – ومنهما الإمامان البخاري ومسلم؛ فهما لا يشترطان ذلك، بدليل وجود رواية الوحدان عندهما، ولكنهما يراعيانه في إخراج أحاديث الصحيحين من باب الدقة والتحري، ويستغنيان عن ذلك إذا كثرت طرق الحديث.

المبحث الثالث:اتجاهات الدراسات المتعلقة بظروف وأحوال تؤثر على ضبط الراوي

هناك دراسات ركّزت على أحوال خاصة في الراوي تؤثر فيه من خلال الظروف والبيئات المحيطة به، ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى مطلبين؛ الأول: متعلق في الظروف المحيطة بالراوي نفسه، والثاني: متعلق بكتب الراوي وأصوله، فمن ذلك:

المطلب الأول: ما يتعلق في الراوي نفسه والبيئة المحيطة فيه:

1- بحث بعنوان:"الملازمة وأثرها على الراوي والمرويّ".[2]

حدّد هذا البحث تعريفاً اصطلاحياً للملازمة وهو مكث الراوي مع شيخه وعدم الانفكاك عنه مدّة من الزمن، للتتلمذ عليه علميّاً وتربويّاً. وبيّن البحث متطلبات الملازمة ومن أهمها:

(1) بواعنة، د.سعيد محمد، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، مج14، ع 2، سنة 2018م.

(2) رشيد، أ.د. محمود أحمد يعقوب، (2009م)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج 5، ع 3.

طول فترة الملازمة، ومرافقة الشيخ في السفر والحضر، واستغلال أوقات الملازمة في الرواية عن الشيخ عن أدقّ المسائل، وما يترتب على الملازمة من تأثير علمي وتربوي على الراوي الملازم لشيخه. وبيّن البحث تأثير الملازمة على المرويّ حيث اهتمّ البخاري ومسلم -رحمهما الله- في طبقات من رويا عنه في أصول كتابيهما، أنْ يجمع بين الحفظ والإتقان والملازمة، لما للملازمة من تأصيل في ضبط المروي، كما تؤثر الملازمة في الترجيح بين الروايات المضطربة رفعاً أو وقفاً، وفي قبول زيادة الثقة أو ردّها، وفي التمييز بين المدرج وغير المدرج، وفي الصور السابقة يقدّم قول من طالت ملازمته للشيخ مع الحفظ والإتقان؛ لأنّه أعلم الناس بمرويّات شيخه وبضبطها.

2- بحث بعنوان:"عوارض سماع الرواة من الشيوخ وأثرها عند المُحَدّثين"[1]

استهدف هذا البحث دراسة مسألة عوارض سماع الرواة من الشيوخ وأثرها عند المُحَدّثين؛ ذلك أنّ قضية السماع للرواية أو ما في حكمه ثبوتاً وعدماً يكون عليها مدار الحكم على الرواية بالاتصال أو الانقطاع. وبعد استقراء واسع ودقيق لكتب تراجم الرواة تبيّن لي أنّ العوارض التي تقف حائلة بين سماع الرواة من الشيوخ، ترجع إمّا لأمور تتعلّق بالرواة أنفسهم، أو بالشيوخ الذين يراد السماع منهم، أو بمادة الرواية، كما يكشف البحث أنّ هذه العوارض لها تأثير علمي بالغ يطال الرواة والشيوخ على حدّ سواء.

3- بحث بعنوان:"قلة حديث الراوي عند المُحَدّثين معيارها وأسبابها وآثارها"[2]

استهدف هذا البحث دراسة مسألة قلة حديث الرواة عند المُحَدّثين، من حيث معيارها، وأسباب حصولها لديهم، وآثارها على واقع الرواية. وقد توصل البحث إلى أنّ أعلى كمّ من الرواية وصف فيه أحد الرواة عند المُحَدّثين بقلة الحديث هو عشرون حديثاً، وظهر بالبحث أنّ هناك إطلاقات اصطلاحية عديدة استخدمها المحدّثون للدلالة على قلة حديث الرواة أكثرها شيوعاً واستعمالا مصطلح قليل الحديث، وقد برز بوضوح استخدامه عند الإمام محمد بن سعد في كتابه الطبقات، وكذا مصطلح "شيخ" عند أبي حاتم الرازي، إذا وُصف به راوٍ مجرد، وكذلك أيضا مصطلح "لا بأس به" عند الإمام يحيى بن معين إذا ورد عنه مقيّداً بقرينة.

(1) بواعنة، د.سعيد محمد، (2016م)،مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، ع 38.

(2) بواعنة، د.سعيد محمد، (2016م)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج31، ع.

وأظهر البحث أن هناك أسباباً يمكن من خلالها تفسير كثير من حالات قلة الحديث لدى الرواة، منها الديني والمنهجي، وكذلك منها العلمي، والأدبي، والسياسي، والمهني، ومنها أيضاً انشغال الراوي ببدعته، على حساب التحديث. هذا وأوضح البحث بالشواهد الدقيقة أنّ قلة الحديث لدى الرواة كان لها تداعيات وأثار على واقع الراوية؛ منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سبلي وهو الأغلب.

4- بحث بعنوان:"قلّة مرويّات الراوي وأثرها في الحكم عليه"[1]

تناول هذا البحث مسألة مهمة من مسائل علم الجرح والتعديل وهي قلّة مرويّات الراوي وأثر هذه القلّة في الحكم على الراوي جرحاً وتعديلاً. واختصّ البحث بالعناية بعبارات العلماء الدالّة على قلّة مرويّات الراوي، وبيّن تنوّع عباراتهم في ذلك، وقد اهتمّ بوضع تعريف محدد لمصطلح (قليل الحديث)، وكذلك بيان ضابط القلّة وأقسامها، ثم عرّج إلى بيان الوسائل التي يستخدمها نقّاد الحديث بالحكم على الراوي بوجه عام وعلى الراوي المقلّ بوجه خاص، ثمّ بيان أثر القلّة في الحكم على الراوي جرحاً وتعديلاً.

وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج من أهمها: وجود ترابط بين قلّة مرويّات الراوي وبين قِصر ترجمة الراوي المقلّ، وأنّ قلة أحاديث الراوي كانت سبباً في تعسّر سبر مروياتّه والحكم عليه، وأنّ قلّة أحاديث الراوي ليس لها حكم مطّرد فقد تكون دليل ثقة الراوي واطمئنان لحديثه، وقد تكون دليل قلّة ضبط وعدم عناية بالحديث، وهذا الأمر يجعل لكل راو حكم خاص به، والقرائن هي التي تبيّن ذلك وتحدّده، وغيرها من النتائج.

5- بحث بعنوان:"إنكار الراوي لروايته وأثره فيها " دراسة نظرية"[2]

قدّم هذا البحث دراسة علمية تأصيلية لمسألة (إنكار الراوي لروايته)؛ وذلك من خلال وضع تعريف دقيق لمفهوم هذه المسألة، ومعرفة الأسباب التي دفعت الراوي لذلك، وبيان صور الإنكار، ومناقشة مذاهب العلماء في حكم كل صورة للوصول إلى الراجح.

(1) مشاقبة، د.عبد الرحمن محمد، (2018م)، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مج 12، ع 2.

(2) أبو صعيليك، أ.د. عبد ربه سلمان، و عواد، د.إبراهيم بركات، (2017م)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، مج 13، ع 1.

المطلب الثاني: ما يتعلّق في أصول الراوي وكتبه:

1- بحث بعنوان:"المخاطر التي تعرّضت لها كتب الحديث جمعاً وتصنيفاً ودراسة لتأثيرها على كتب الرواية"[1]

عالج البحث المخاطر التي تعرضت لها كتب بعض رواة الحديث، وهذه المخاطر هي: غرق الكتب أو دفنها أو سرقتها أو احتراقها أو التلاعب والدس فيها، وقد بين الباحث أنّ هذه المخاطر لم تصب كتب السنة المشهورة، ولم تقع في مرويات أعلام المُحَدّثين، بل أصابت صحفاً وكتباً لرواة غير مشهورين، وأنّ أسماء هؤلاء الرواة معروفة عند المُحَدّثين، وتم جرحهم بسبب عدم ضبطهم لمروياتهم المكتوبة حتى تعرضت لتلك المخاطر، وبذلك يتأكد لدينا سلامة المنهج الذي اتبعه المحدّثون لنقد الرواة وتمحيص مروياتهم، ونفي الشبه التي تُثار حول ضخامة تأثير تلك المخاطر على كتب السنة المشهورة.

2- بحث بعنوان:"سرقة الحديث: مفهومها، وصورها، ودوافعها، وآثارها" [2]

توصل الباحث من خلال البحث إلى تعريف دقيق لمفهوم سرقة الحديث النبوي الشريف، وبذلك التعريف تمّ بيان العلاقة بين مفهوم سرقة الحديث، والمفاهيم الآتية وهي: القلب، والوضع، والتدليس، وسرقة السماعات التي على الكتب والأجزاء، وتمّ حصر كثير من صور سرقة الحديث – من خلال تراجم الرواة المتهمين بسرقة الحديث– التي لم تذكرها كتب مصطلح الحديث النبوي الشريف.

ثمّ جاء الحديث بشكل مفصل وموسّع عن الدوافع التي دفعت سرّاق الحديث لسرقة الحديث، يليها بحث موسّع في القرائن التي يتمّ من خلالها معرفة أنّ الحديث مسروق، ثم تمّ تحديد ألفاظ النقّاد الصريحة الخاصة باتهام الرواة بسرقة الحديث، وما يقابلها من ألفاظ الجرح عند نقاد آخرين، ثمّ بيان أثر السرقة على الراوي والمرويات.

(1) رشيد، أ.د. محمود أحمد يعقوب، (2011م)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، مج 7، ع 3.

(2) رشيد، أ.د. محمود أحمد يعقوب، (2011م)، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، مج 38، ع 1.

3- بحث بعنوان: ظاهرة دفن الكتب عند الرواة، أثرها على الراوي والرواية "دراسة استقرائية تحليلية"[1]

يُعدّ الكتاب عند الراوي عدّته وحرزه، ويبقى بتعهده ويوليه فائق عنايته، فهو مصدر توثيقه أو تضعيفه، وهو حريص على سمعته وضبطه، وأحد شقي الضبط: ضبط الصدر، وضبط الكتاب؛ إلا أنّ بعض الرواة الثقات عمدوا إلى دفن كتبهم بأيديهم، أو أوصى غيرهم بدفنها في حياتهم أو بعد موتهم؛ لدوافع عدة:

كان أغلبها الورع من مخالفة الخطأ على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، أو تُدسّ عليهم أحاديث يضعفوا لأجلها، أو وجدوا أنفسهم ليسوا من أهل شأن الرواية، أو الاستغناء عن روايتها لوجودها في دواوين السنة العظام، ودفن الكتب فعل غير محمود في الأغلب الأعمّ.

4- بحث بعنوان:"أثر أصول الراوي في الجرح والتعديل"[2]

يتناول هذا البحث موضوعاً هامّاً، وهو أثر أصول الراوي في الجرح والتعديل، من حيث التأصيل النظري، والتطبيق العملي عند العلماء في كتب الجرح والتعديل. وقد تتّبع البحث مفهوم الأصول عند المُحَدّثين، واستخداماتهم المختلفة لكلمة الأصل، ثمّ بيان طرق ضبط الكتاب وإصلاحه، والكشف عن أسباب اختلال أصول الراوي، وأثر ذلك على الراوي من حيث تقسيمه على مراتب حسب ضبطه لأصوله وحفظه، وكذلك بيان التضعيف والتوثيق المقيّد بأصول الراوي، وبيان أثر أصول الراوي في المفاضلة بين مراتب الأصحاب والترجيح بينهم عند الاختلاف.

الذي يظهر من خلال هذه الدراسات والأبحاث أنّ علماء الجرح والتعديل لم يتركوا صغيرة ولا كبيرة متعلقة في الراوي أو في بيئته المحيطة فيه إلّا وقد حرصوا على التنبّه إليها ومراعاتها في أحكامهم على الرواة، كما أنّهم ركّزوا على ضبط كتبهم وأصولهم وأثرها على مرويّاتهم وضبطهم لها.

(1) اللصاصمة، د.عادل بشير ، (2020م)، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مج 47، ع 4.

(2) القطامي، د.كفاح صحبي، وأبو صعيليك، أ.د. عبد ربه سلمان، (2021م)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، جامعة غزة، مج 29، ع 3.

المطلب الثالث:الأبحاث المتعلقة بأوصاف عُرف بها الراوي:

1- بحث بعنوان:"الراوي المجهول: مفهومه، أنواعه، أحكامه"[1]

يقسم الرواة في علم الجرح والتعديل إلى راوة معروفي الاسم والوصف، ورواة غير معروفي الاسم والوصف، فمن كان معروف الاسم والوصف فهو إمّا ثقة أو ضعيف، أو بين ذلك ودون ذلك؛ بحسب حاله في سلّم النقد الحديثي، أمّا من لم يكن معروف الوصف، فقد يكون ذلك لعدم ذكر الاسم، أي إبهامه، أو لعدم معرفة علماء النقد له، أو لقلّة مرويّاته، أو لقلّة الرواة عنه، وعدم تزكيته من قبل أحد من علماء النقد.

ويدرس هؤلاء تحت مبحث المجهول، فما هي حقيقة الجهالة، وما أنواعها، وما حكم رواية المجهول بأنواعه؟ يأتي هذا البحث للكشف عن ذلك، ولبيان الموقف من بعض المسائل المتعلقة بهذا الموضوع، ومنها بيان موقف الحنفية من الاحتجاج بالمجهول، وموقف الشافعية من الاحتجاج بالمستور، وموقف ابن حبان من توثيق المجاهيل.

2- بحث بعنوان:"الراوي المستور وما يتعلق به من أحكام"[2]

إنّ مبحث الراوي المستور وحديثه من أصول الحديث التي أفاض في ذكرها علماء الحديث وعلماء أصول الفقه، وقد تباينت آراؤهم في مفهومه وتطبيقاته، ولهذا جاء هذا البحث ليكشف اللثام عن مفهوم المستور عند أهل العلم وحكمه، وكيف تعاملوا مع حديثه من خلال تطبيقاتهم وأحكامهم العملية على الرواة. وخَلُص البحث إلى أنّ المستور غير مجهول الحال، وأنّه مقبول عند الأئمة ويدخلونه في حديث الحسن.

(1) حوى، د.محمد سعيد، (2002م). مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج1، ع6.

(2) العكايلة، أ.د. سلطان سند، والحايك، د. خالد محمود، (2011م)، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مج 38، ع 1.

إحصائيات لاتجاهات الأردنيّين البحثيّة في قواعد الجرح والتعديل:

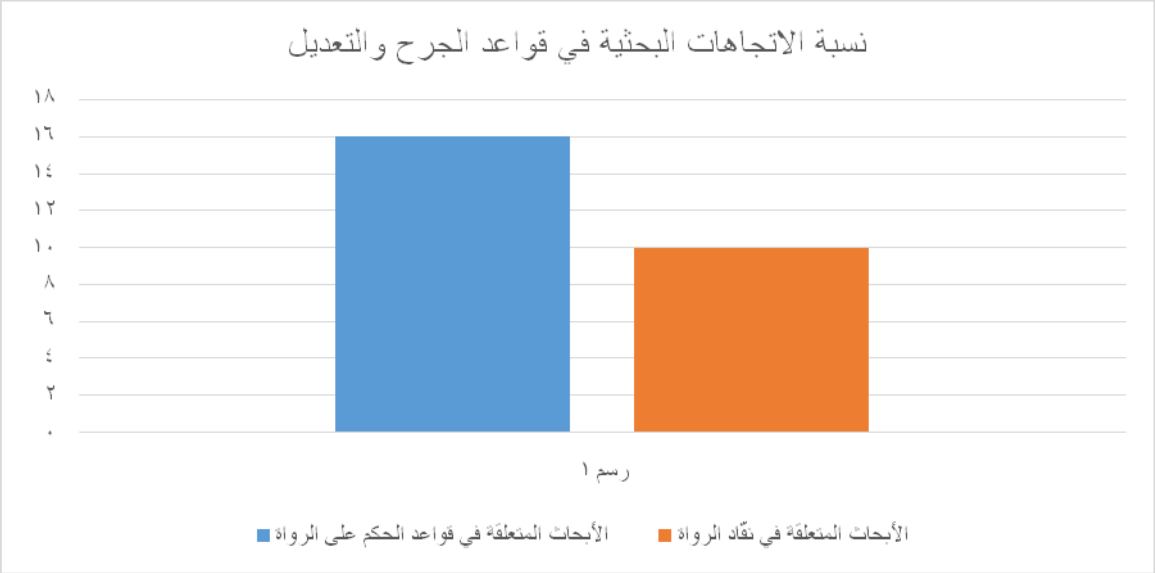

يظهر لنا من خلال الشكل أنّ الاتجاهات المتعلقة في قواعد الحكم على الرواة نسبتها أعلى من القواعد المتعلقة في نقّاد الرواة؛ ولعل تفسير ذلك يعود لأمرين؛ الأول: أنّ دائرة نقّاد الرواة أقلّ نسبيّاً من دائرة رواة الحديث، فالنقّاد على اختلاف عصورهم وأزمانهم إلّا أنّهم أقّل من الرواة عموماً، والثاني: أنّ قواعد الجارح والمعدّل يسير عليها جميع النقّاد غالباً، فليس هناك حاجة كبيرة لدراسة القواعد المتعلقة فيهم، بخلاف الرواة، الذين يختلفون في أحوالهم وبيئاتهم وظروفهم وعصورهم، فيختلف الحكم باختلاف أحوالهم؛ فنتحاج إلى دراسات تبيّن تلك الأحوال وكيفية التعامل معها.

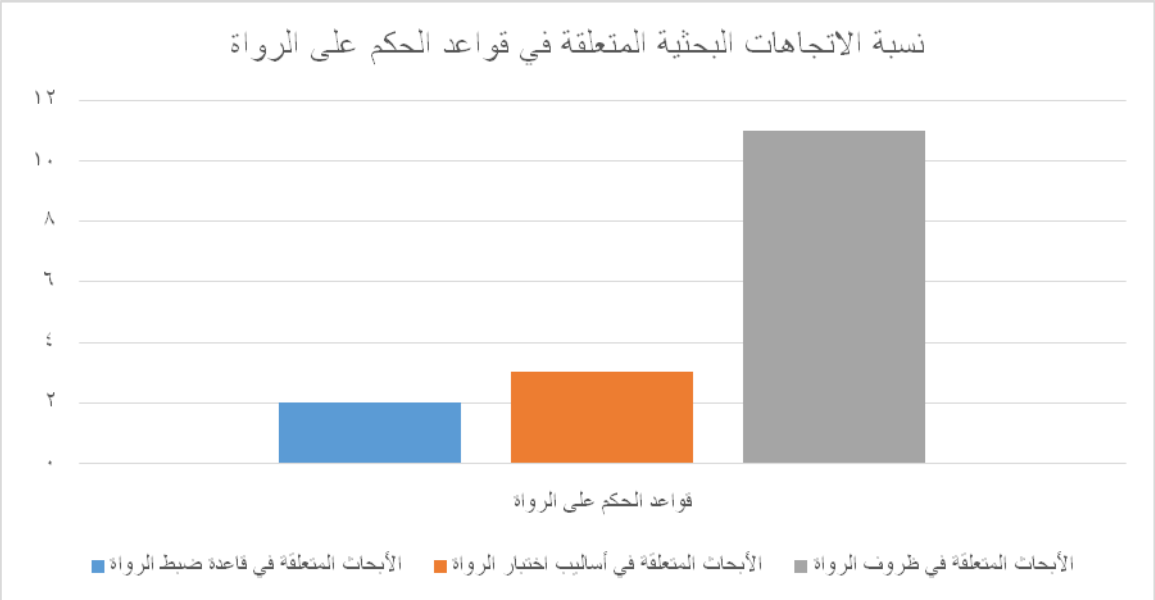

وما يظهر لنا من خلال هذا الشكل أنّ الاتجاهات البحثيّة المتعلقة في قواعد الحكم على الرواة كان غالبها يتجه إلى ظروف الرواة والمؤثرات التي تؤثر في ضبطهم للمرويّات، وأقلّها ما يتعلق في القواعد العامة كقاعدة الضبط عند المُحَدّثين، أو أساليب فحص الرواة، ونرى أنّ اتجاه الباحثين لأحوال الرواة وظروفهم أكثر من غيرها، يعود إلى الاختلاف في أحوالهم وظروفهم، وهذا الاختلاف هو ما ينتج لنا القواعد العامّة لا العكس، فقواعد الحكم على الرواة أساسها هي حالهم وبيئاتهم وقدراتهم، فمنها تنشأ القواعد والأساسيات لهذا العلم؛ لذا نرى أنْ توجّه الباحثين لدراسة أحوال الرواة أمر طبيعي ومهم.

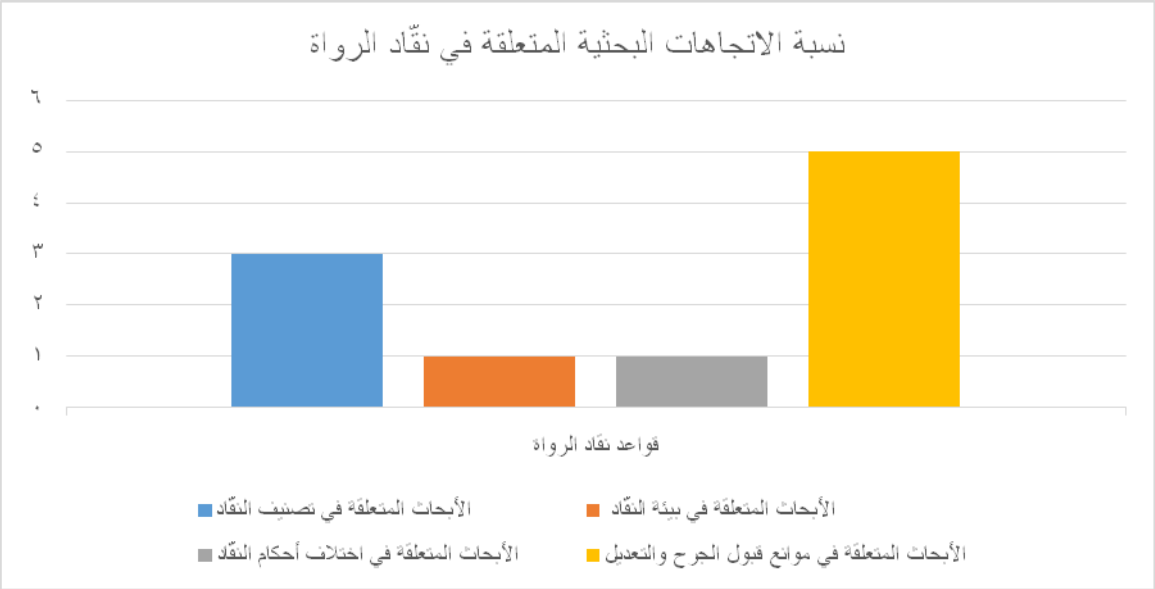

وأمّا عن نسبة الاتجاهات البحثيّة المتعلقة في قواعد نقّاد الرواة، فالذي يظهر من خلال الشكل أنّ أعلى نسبة هي المتعلقة في قواعد قبول أو منع الجرح والتعديل، ممّا يعني أنّ أكثر ما اتجه إليه الباحثون في قواعد نقّاد الرواة، هو بيانهم ودراستهم لموانع قبول الجرح أو التعديل، وأقلّها ما يتعلق في تصنيفاتهم إلى متشدّد أو معتدل، ودراسة بيئاتهم وظروفهم، وقد بيّنا سابقاً سبب قلة ذلك، حيث يعود إلى أنّ نسبة النقّاد أقلّ من نسبة رواة الحديث، وأنّهم يعتمدون غالباً على أحكام واحدة، فليس هناك حاجة كبيرة إلى دراسة القواعد الخاصة بهم، وأما اتجاه الباحثين نحو دراسة موانع قبول الجرح والتعديل، فلإنّها من أهم القضايا الشائكة والمتعلقة في شروط الناقد، حيث هناك شروط خاصة ومهمة تمنع من قبول جرح الجارح، أو تعديل المعدّل، وقد بيّنتها الدراسات السابقة.

ويمكن القول في نهاية البحث إنّ اتجاهات الأردنيّين البحثيّة في قواعد الجرح والتعديل اتجهت نحو أهمّ القضايا التي تحتاج إلى دراسة وبيان سواء ما يتعلق في نقاد الرواة، أو في الحكم على الرواة.

الخاتمة:

توصلنا في نهاية البحث إلى النتائج الآتية:

1- بلغت عدد الأبحاث العلمية المحكمة التي ساهم فيها الأكاديميّون الأردنيّون في مباحث علم الجرح والتعديل (25) بحثاً منشوراً في مختلف المجلات العلمية المحكمة.

2- تنوّعت الجهود البحثيّة الأكاديمية لدى الأكاديميّين الأردنيّين في قواعد الجرح والتعديل؛ فمنها ما كان متعلقاً في قواعد وشروط الجارح والمعدّل نفسه، ومنها ما كان متعلقّاً في قواعد الحكم على الرواة.

3- أبرزت هذه الأبحاث القواعد العامة لهذا العلم، وأظهرت المؤثرات التي قد تؤثر في الجارح أو المعدّل حال حكمه على الراوي،والمؤثرات التي تؤثر على ضبط الرواة وحفظهم، وقد تنبّه لها المحدّثون في أحكامهم على نقّاد هذا العلم ورواته.

4- أظهرت الأبحاث موضوعيّة علم الجرح والتعديل، ومدى دقّته وقوّته في التفتيش عن حال الرواة.

5-بينت تلك الأبحاث أسباب اختلاف النقّاد في الحكم على الرواة، وأنّ تلك الأسباب لا علاقة لها في الاختلاف المذهبي أو البواعث النفسية.

6-من خلال الرسم البياني: تبيّن أنّ نسبة الأبحاث المتعلقة في قواعد الحكم على الرواة كانت أعلى من نسبتها في قواعد نقّاد الرواة، حيث بلغت نسبة الدراسات المتعلقة في الحكم على الرواة (16) دراسة، بينما المتعلقة في نقاد الرواة (10) دراسات، وأنّ أعلى نسبة للاتجاهات المتعلقة في الحكم على الرواة كانت فيما يتعلّق في ظروف الرواة وأحوالهم حيث وصلت الدراسات إلى (11) دراسة؛ وذلك لأنّ قواعد الحكم على الرواة أساسها هي حالهم وبيئاتهم وقدراتهم، فمنها تنشأ القواعد والأساسيات لهذا العلم.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، (د.ت)، الجامع الصحيح، د.ط، دار طوق النجاة.

- بواعنة، د. سعيد محمد، (2013م)، التعنت عند نقاد المُحَدّثين : مفهومه وأسبابه ومعياره وآثاره،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، جامعة الشارقة، 10 (2).

- بواعنة، د.سعيد محمد، (2016م)، عوارض سماع الرواة من الشيوخ وأثرها عند المُحَدّثين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، 38.

- بواعنة، د.سعيد محمد، (2016م)، قلة حديث الراوي عند المُحَدّثين معيارها وأسبابها وآثارها، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات،31.

- الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبد الله بن محمد، (1977م)، معرفة علوم الحديث، ط2، دار الكتب العلمية: بيروت.

- الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبد الله بن محمد، (د.ت)، المدخل إلى الإكليل، د.ط، دار الدعوة، مصر.

- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، د. ط، دار المعرفة، بيروت.

- أبو حمّاد، أ.د. زياد عوّاد، (2002م)، الضبط عند المُحَدّثين وأثره في الراوي والمروي، مجلة جامعة دمشق،18 (2).

- حوى، د.محمد سعيد، (2002م)، الراوي المجهول: مفهومه، أنواعه، أحكامه، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 1 (6).

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، (د.ت) شرف أصحاب الحديث، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة.

- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، (د.ت)، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنلبي، (1987م)، شرح علل الترمذي، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء.

- رشيد، أ.د. محمود أحمد يعقوب، (2008م)، منهج الإمام الذهبي في التعامل مع جرح الأقران، مجلة دراسات حديثية، تركيا،(2).

- رشيد، أ.د. محمود أحمد يعقوب، (2009م)، الملازمة وأثرها على الراوي والمرويّ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية،5 (3)

- رشيد، أ.د. محمود أحمد يعقوب، (2011م)، سرقة الحديث: مفهومها، وصورها، ودوافعها، وآثارها،مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، 38 (2)

- رشيد، أ.د. محمود أحمد يعقوب، (2011م)، المخاطر التي تعرّضت لها كتب الحديث جمعاً وتصنيفاً ودراسة لتأثيرها على كتب الرواية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت،7 (3)

- رشيد، أ.د. محمود أحمد يعقوب، (2011م)، اختبار الراوي عند المُحَدّثين: أساليبه ووسائله، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية،38 (1)

- الرفاعي، صالح بن حامد، (د. ت)، عناية العلماء في الإسناد وعلم الجرح والتعديل، د.ط، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة.

- الزهراني، أبو ياسر محمد بن مطر، (1996م)، علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، ط1،دار الهجرة، السعودية.

- السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (1990م)، المتكلمون في الرجال، ط4،دار البشائر، بيروت.

- السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، (2003م)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ط1،مكتبة السنة، مصر.

- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد، (1981م)، أدب الإملاء والاستملاء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

- أبو صعيليك، د. صالح سلامة، (2020م)، تفسير الجرح بالتحامل دراسة نقدية، مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (56).

- أبو صعيليك، أ.د. عبد ربه سلمان، و عواد، د.إبراهيم بركات، (2017م)، إنكار الراوي لروايته وأثره فيها " دراسة نظرية،المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، 13 (1).

- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، (2002م)، معرفة أنواع علوم الحديث، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

- العكايلة، أ. د. سلطان سند، والوريكات، د. عبدالكريم أحمد، (2004م)، موانع قبول الجرح التي تعود إلى الجارح والمجروح عند المُحَدّثين، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات،19 (4).

- العكايلة، أ.د. سلطان سند، والحايك، د. خالد محمود، (2011م)، الراوي المستور وما يتعلق به من أحكام، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية،38 (1).

- العكايلة، أ.د. سلطان سند، والمعايطة، د.عامر موسى، (2017م)، بيئة الناقد وثقافته وأثرهما في الحكم على الرواة،مجلة مؤتة للبحوث والدراسات،32 (2).

- العمري، أ.د. محمد علي، (1993م)، الضبط عند المُحَدّثين،مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، 20 (2).

- العمري، أ.د. محمد علي، (2012م)، اختلاف النقاد في رواة الحديث دوافعه وأسبابه: قراءة وتوجيه،مجلة البحوث والدراسات الشرعية،1 (3).

- القضاة، أ.د. أمين محمد، (2005م)، ضوابط نقد الرواة وأثرها في الحكم على الناقد، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية.

- القطامي، د.كفاح صحبي، وأبو صعيليك، أ.د. عبد ربه سلمان، (2021م)، أثر أصول الراوي في الجرح والتعديل،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، جامعة غزة،29 (3).

- اللصاصمة، د.عادل حرب بشير، (2018م)، الجرح المخالف لمقاييس نقد الرواة: دراسة استقرائية، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، 46.

- اللصاصمة، د.عادل بشير ، (2020م)، ظاهرة دفن الكتب عند الرواة، أثرها على الراوي والرواية " دراسة استقرائية تحليلية، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية،47 (4)

- مسلم، ابن الحجاج النيسابوري، (د.ت)، المسند الصحيح، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- المشاقبة، د.عبد الرحمن محمد، (2018م)، قلّة مرويّات الراوي وأثرها في الحكم عليه، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، 12 (2).

- المشاقبة، د.عبدالرحمن محمد، (2019م)، موانع قبول التعديل، مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن،4 (2).

- الهاشمي، سعدي بن مهدي، (د.ت) ابن سبأ حقيقة لا خيال، د.ط، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

- الوادي، د. منال عمر، (2020م)، تشدّد النقاد في جرح الرواة: مفهومه وأسبابه وضوابطه وآثاره، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، 47 (2).

المراجع الأجنبية:

- Bawana, Dr. Saeed Muhammad, (2013 AD), Intransigence among the modern critics: its concept, causes, standard and effects, University of Sharjah Journal of Sharia and Legal Sciences, University of Sharjah, 10 (2).

- Bawa'ana, Dr. Saeed Muhammad, (2016 AD), The Constraints of Hearing Narrators from the Sheikhs and their Impact on the Modernists, Al-Quds Open University Journal for Humanitarian and Social Research, 38.

- Bawana, Dr. Saeed Muhammad, (2016 AD), the lack of hadith of the narrator among the modernists, its standard, causes and effects, Mutah Journal for Research and Studies, 31.

- Abu Hammad, Prof. ZiyadAwwad, (2002 AD), Control of the Modernists and Its Impact on the Narrator and the Narrator, Damascus University Journal, 18 (2).

- Hawwa, Dr. Muhammad Saeed, (2002 AD), The Unknown Narrator: Its Concept, Types, Provisions, Mutah Journal for Research and Studies, 1 (6).

- Akaileh, a. Dr.. Sultan Sanad, and Alorikat, d. Abdul Karim Ahmed, (2004 AD), Impediments to accepting a wound that belong to the wounded and the wounded according to the modernists, Mutah Journal for Research and Studies, 19 (4)

- Al-Akayla, Prof. Sultan Sanad, and Al-Hayek, d. Khaled Mahmoud, (2011 AD), The Hidden Narrator and Related Provisions, Dirasat Journal, University of Jordan, 38 (1)

- Al-Akayla, Prof. Sultan Sanad, and Al-Maaytah, Dr. Amer Musa, (2017 AD), the environment and culture of the critic and their impact on judging the narrators, Mutah Journal for Research and Studies, 32 (2)

- Al-Lasasama, Dr. Adel Harb Bashir, (2018 AD), The wound that violates the standards of criticism of narrators: an inductive study, Annals of the Etiquette of Ain Shams, Ain Shams University, 46.

- Lasasmah, Dr. Adel Bashir, (2020 AD), the phenomenon of book burial among narrators, its impact on the narrator and the narrator, "An inductive and analytical study, Dirasat Journal, University of Jordan, 47 (4)

- Al-Mashaqbeh, Dr. Abdul Rahman Muhammad, (2018 AD), The lack of the narrator's narrations and their impact on judging him, Journal of Sharia Sciences, Qassim University, 12 (2)

- Al-Mashaqbeh, Dr. Abdul Rahman Muhammad, (2019 AD), Impediments to Accepting Amendment, Journal of Sharia Sciences and Arabic Language, Princess Nourahbint Abdul Rahman University, 4 (2)

- Al-Omari, Prof. Muhammad Ali, (1993 AD), Controlling the Modernists, Dirasat Journal, University of Jordan, 20 (2)

- Al-Omari, Prof. Muhammad Ali, (2012 AD), Critics' difference in the narrators of hadith, its motives and causes: reading and guidance, Journal of Research and Legal Studies, 1 (3)

-Al-Qudah, Prof. Amin Muhammad, (2005 AD), Controls of Narrators' Criticism and its Impact on Judging the Critic, The Jordanian Journal of Islamic Studies.

- Al-Qatami, Dr. KifahSahbi, and Abu Sa'ilik, Prof. AbdRabbo Salman, (2021 AD), The Impact of the Narrator's Origins in Al-Jarh and Ta'dil, Journal of the Islamic University of Islamic Studies, University of Gaza, 29 (3).

- Rashid, Prof. Mahmoud Ahmed Yaqoub, (2008 AD), The Golden Imam's Approach in Dealing with Peer Injury, Journal of Hadith Studies, Turkey, (2).

- Rashid, Prof. Mahmoud Ahmed Yaqoub, (2009 AD), The Continuity and its Impact on the Narrator and the Narrator, The Jordanian Journal of Islamic Studies, 5 (3)

- Rashid, Prof. Mahmoud Ahmed Yaqoub, (2011 AD), Theft of Hadith: Its Concept, Images, Motives, and Effects, Dirasat Journal, University of Jordan, 38 (2)

- Rashid, Prof. Mahmoud Ahmed Yaqoub, (2011 AD), The dangers that hadith books were exposed to, collected and classified, and a study of their impact on novel books, The Jordanian Journal of Islamic Studies, Al al-Bayt University, 7 (3)

- Rashid, Prof. Mahmoud Ahmed Yaqoub, (2011 AD), The Narrator's Test for the Modernists: Its Methods and Means, Dirasat Journal, University of Jordan, 38 (1)

-Al-Wadi, Dr. Manal Omar, (2020 AD), Critics' Toughness in Hurting Narrators: Its Concept, Causes, Controls and Effects, Dirasat Journal, University of Jordan, 47 (2)